

التفاعل الإنساني والـ«شوا الإعلامي» للمذيع لا يخذعان الجمهور

المهنية الإعلامية لا تنفصل عن العوامل الإنسانية مع الحفاظ على الحدود



المشاعر العفوية تجذب اهتمام المشاهد

وتحفظ الشاعر والكاتب المغربي محمد سعودي على كلمة انفالات، واعتبرها "مسرحة إعلامية لشدة انتباه المتابع يعتمد عليها المذيع لجلب المشاهد". وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن "المشاهد حين يرى هذه الانفالات يجذب لمتابعة البرنامج حتى النهاية حتى يكون موقفا تجاه القضية". وأشار إلى ما يدور خلف الحفاظ على البرامج حيث "يتم وضع سيناريو قبل البث ويكون شبه إلزامي لإنجاح الحوار أو المقابلة مع الضيوف، لذلك تبتعد غالبية هذه الانفالات عن العفوية".

ويحسب للمذيع دائما الحفاظ على هويته وضبط الانفالات عند محاولة الضيف استفزازها، وعدم إظهار التحيز لطرف على حساب الآخر، والاعتذار عن أي إساءة صدرت عن الضيف على مسامح الجمهور.

أو حالات استثنائية من القسوة المفرطة كالتعذيب والإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم التي يجد المذيع نفسه كإنسان منهار أمامها حتى وإن كان موظفا مهنيا في موقف مفاجئ لا يُحتمل".

وتضع الكثير من المؤسسات الإعلامية حدود وضوابط للإعلاميين لديها، مع وجود قواعد عامة وأعراف صحافية لدى جميع المؤسسات تتعلق بالتزام الإعلاميين بالممارسات الأخلاقية في إدارة الحوار الصحافي، مع حق المذيع مقاطعة النقاش مع الضيف في حالات محددة، مثل خروج الضيف من القضية محور النقاش، وشخصية الحوار، وتوجيه اتهامات لجهات معينة أو للمذيع أو القناة، وتلفظه بمصطلحات غير لائقة، أو لجوء الضيف لتوجيه نوع من "البروباغندا" الإعلامية لصالح جهة ما، أو توضيح فكرة مهمة أثارها الضيف ولم يُقدّم تفاصيل بشأنها.

كانت ميول مقدم البرنامج الشخصية أو ما أسماه بتقصير الحياد".

ويؤدي الانفالات العفوي إلى خروج الصحافي من كونه صحافيا يمثل الطيف العام ويتحول إلى إنسان منفعل انفالاتا شخصيا للتعبير عن ذاته وهو حتى وإن وجد قبولا لدى مناصري انفالاته لكنه يسرع إلى مهمته التي لها ضوابط تشبه إجابة الدور في التمثيل الذي يرسم للورود لا يمكنه الخروج عنها حتى وإن اعترضت شخصيا وإنسانيا على فعل الشخصية التي تؤديها.

واستطرد الصائح وهو مقدم برامج ومدير حوارات في محطات فضائية عراقية "إذا كانت الحالتان السابقتان غير مبررتين إطلاقا... فإن هناك استثناءات تكسر هذه القيود وهو ما يُجمع عليه الرأي العام من انتهاك حقوق إنسانية كان يستعرض المذيع جثة طفل أو امرأة

كان مقصودا فهو موقف مسبق منحاز يشبه الاستغلال السيء للوظيفة، لأن مهمة المذيع ليست التعبير عن مشاعره وإنما التعبير عن الطيف العام من المشاهدين بثقتي ميولهم، شرعية وقوة وجوده هو الحياد في عرض الظاهرة كي لا يستعدي شريحة من ذلك الطيف على مهمته".

وأضاف الصائح في تصريح لـ"العرب"، "غالبا ما فُضح هذا التصرف الواعي المقصود، سياسة المؤسسة التي يعمل بها المذيع وتعتمد إرسال رسائل لجهة محددة ترحب بهذا الانفالات وتشجع عليه. أما إذا كان عفويا، فهو يعبر عن نقص في أدوات مقدم البرنامج، لأن أهم أدوات التقديم الإعلامي هو الثبات والصبر وتبني الإطار العام لما يطرح، من خلال المهنة التي تقتضي الوقوف على الحياد مهما

الصورة التقليدية للبرامج السياسية والنشرات الإخبارية راسخة في الأذهان بأنها جدية وجافة وبعيدة عن العواطف، لكنها ليست صورة صحيحة تماما، فلا يمكن فصل الإعلامي عن التفاعل الإنساني مع القضية والخبر، لكن الفارق يكمن في حدود هذا التفاعل والتعامل معه بمهنية وهو ما يستطيع المشاهد اكتشافه.

واشنطن - لم يتماثل المحلل السياسي لشبكة "سي.أن.أن" الأمريكية فان جونز، نفسه، ويدخل في نوبة بكاء على الهواء، لحظة إعلان فوز بايدين بانتخابات الرئاسة الأمريكية السبت، في حادثة تكررت مرارا في وسائل الإعلام العالمية والعربية، بينما اختلفت وجهات النظر بشأنها بين من يعتبرها مشاعر عفوية مبررة وبين من يصر على ضرورة الالتزام بالمهنية وضبط الانفالات على شاشة التلفزيون.

ولم يبد المحلل السياسي وهو وجه دائم على الشاشة تحفظا على انفالاته، عندما قال "بات من السهل أن تكون والدا، هذا الصباح. ومن السهل أن تكون أباً. من السهل إخبار أطفالك أن تكون لديك شخصية أمر مهم. الحقيقة مهمة. أن تكون شخصا جيدا، أمر مهم"، وقد ساهم انفالاته في انتشار مقطع الفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، حتى في العالم العربي، وأصبح حديث البرامج التلفزيونية.

ويقول خبراء إعلام إن الصورة التقليدية للبرامج السياسية والنشرات



عبد الحميد الصائح

مهمة المذيع ليست التعبير عن مشاعره وإنما التعبير عن الطيف العام من المشاهدين بثقتي ميولهم والحياد في عرض الظاهرة

حملة فلسطينية لتغطية منصفة بحق النساء في الإعلام

القدس - أطلقت مجموعة من الصحافيات الفلسطينيات بالتعاون مع مركز "إعلام" وجمعية "نساء ضد العنف"، حملة بعنوان "#شوا-أخبارك"، تركز على استبدال بعض المصطلحات المستخدمة في التغطية الإعلامية بمصطلحات أخرى توعوية وتميز خصوصية النساء وتنصفهن في المجتمع.

وتهدف الحملة إلى تعزيز صحافة النوع الاجتماعي (المختصة في الرجال أو النساء) أملا في أن يساهم هذا النوع من الإعلام في محاربة الجريمة بشكل عام والجريمة ضد النساء بشكل خاص.

وأوضح القائمون على الحملة في بيانهم، أن الحملة جاءت بعد عام كامل من اللقاءات الشهرية المكثفة، حيث التقت خلاله مجموعة من الصحافيات لبحث الدور المتوخى من الإعلاميات لمواجهة العنف المستشري في المجتمع عامة وضد النساء تحديدا، والدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في محاربة الجريمة.

وذكرت في بيان صدر الإثنين، أن الحملة "تأتي كخطوة أولى لمشروع متكامل عملت عليه الصحافيات الفلسطينيات بالتعاون مع مركز 'إعلام' وجمعية 'نساء ضد العنف'، حيث تشمل أيضا إصدار أول دليل موجه للصحافيات والصحافيات في تغطية إعلامية حساسة للنوع الاجتماعي، خاصة بعد أن أثبتت التجارب تأثيرها ونجاحها في الإعلام عامة، سواء في العالم العربي أو الغربي".

وينوي المشروع إصدار عدد من الحملات الإعلامية التي تهدف إلى تعزيز هذا النوع من الصحافة أملا في التثقيف الإعلامي لأدوار المرأة وتقليل التغطية غير المنصفة بحقها في وسائل الإعلام.

وقال البيان إن القائمين على المشروع يرون "أن للصحافة دورا مهما في التغيير والتأثير المجتمعي ومواجهة الجريمة".

شكاوى الصحافيين التونسيين ضد الاعتداءات لا تلقى اهتماما

عن 88 اعتداء، ساهم الأمنيون في 22 اعتداء، يليهم الموظفون العموميون (19 اعتداء) ونواب الشعب (16 اعتداء)، أما المسؤولون الحكوميون فقد تسببوا في 14 اعتداء على الصحافيين، إضافة إلى اعتداءات متفرقة من مواطنين وأجهزة أخرى.

عن 88 اعتداء، ساهم الأمنيون في 22 اعتداء، يليهم الموظفون العموميون (19 اعتداء) ونواب الشعب (16 اعتداء)، أما المسؤولون الحكوميون فقد تسببوا في 14 اعتداء على الصحافيين، إضافة إلى اعتداءات متفرقة من مواطنين وأجهزة أخرى.

الجهات الرسمية بررت نسبة 5 في المئة من الاعتداءات، واكتفت بالصدمة إزاء 85 في المئة منها في تونس

المؤسسات الإعلامية، في الوقت الذي يتم خلاله التحقيق في 15 شكوى. وبيّنت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين أن الاعتداءات على الصحافيين بلغت 155 اعتداء في الفترة الممتدة من 1 نوفمبر 2019 إلى 25 أكتوبر 2020، مقابل 208 اعتداءات خلال العام الماضي، مشيرة إلى أن الاعتداءات طالت 182 صحافيا، توزعوا بين 65 من الإناث و117 من الذكور، وأخطرها كانت العقوبات السالبة للحرية في حق إعلامي واحد وتسجيل حالتي احتجاز تسمفي. ولاحظت النقابة أنها سجلت 17 حالة تتبع على خارج إطار المرسوم 115 و3 حالات رقابة، في حين طالت الصحافيات الإناث 9 اعتداءات قائمة على النوع الاجتماعي.

وأشار التقرير إلى أن محافظة تونس تصدرت سلم المحافظات الأكثر خطورة على الصحافيين بـ81 حالة اعتداء، مضيفا أن الأطراف الرسمية مسؤولة

تونس - أكد التقرير السنوي للنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين تطور مؤشر الشكاوى في ملفات الاعتداءات على الصحافيين، إذ ارتفع عدد الصحافيين الذين تقدموا بشكاوى قضائية في هذا الشأن، في حين كانت نسبة الإدانات منخفضة جدا.

وذكرت النقابة في تقريرها السنوي، الذي تصدره تزامنا مع "اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحافيين" في الثاني من نوفمبر من كل عام، أن مؤشر الإدانات العنصرية من الجهات الرسمية للاعتداءات على الصحافيين لم يتجاوز 10 في المئة، في حين برزت تلك الجهات الرسمية نسبة 5 في المئة من هذه الاعتداءات، واكتفت بالصدمة إزاء 85 في المئة منها.

وباشتر صحافيون إجراءات تقديم 3 شكاوى، وتم حفظ شكاويين وقبول الصلح في ثلاث، وتم الحكم القضائي بالإدانة في شكوى واحدة وبالإدانة في شكاويين لدى



العدالة والإنصاف مطلب الصحافيين التونسيين

وبين البحث أن الإعلام، وإن كانت هناك محاولات لإنصاف النساء، غير أن المصطلحات المستعملة في بعض وسائل الإعلام تكون غير موفقة، مثلا تسمية الضحية بـ"المرحومة" عوضا عن تسميتها بـ"المغرورة"، ما شكل دافعا إلى العمل على توجيه الصحافيين إلى توحيد المصطلحات واختيار المصطلحات التي تحمل دلالات ومعاني حساسة للنوع الاجتماعي ومعاني حساسة للنوع الاجتماعي.

وقال البيان إن القائمين على المشروع يرون "أن للصحافة دورا مهما في التغيير والتأثير المجتمعي ومواجهة الجريمة".

الجهات الرسمية بررت نسبة 5 في المئة من الاعتداءات، واكتفت بالصدمة إزاء 85 في المئة منها في تونس

وأوصت النقابة في تقريرها، رئاسة الجمهورية، بالإدانة العنصرية "للاعتداءات المسلحة على حرية الصحافة وحرية التعبير لضمان الإنصاف والعدالة، فضلا عن السهر على حماية حرية التعبير والصحافة والنشر من المحاولات المنكرة للانحراف بها عبر مبادرات تشريعية غير دستورية يمكن أن تمثل خطرا كبيرا على مكتسبات الحرية التي كرسها الدستور التونسي".

وطالبت مؤسسة الرئاسة ببذل الجهد الدبلوماسي الكافي في إطار دفع ملف الصحافي سفيان الشورابي والمصور الصحافي نذير القطاري، في اتجاه كشف الحقيقة حول اختفاؤهما القسري الذي يتواصل للسنة السادسة على التوالي.

كما دعت النقابة الحكومة إلى إيقاف العمل بالقرارات والمذكرات الداخلية المعطلة لحرية الصحافة والطباعة والنشر والوصول إلى المعلومة في

الجهات الرسمية بررت نسبة 5 في المئة من الاعتداءات، واكتفت بالصدمة إزاء 85 في المئة منها في تونس

وأوصت مجلس نواب الشعب بضرورة الإدانة العنصرية لكل خطابات التحريض على العنف والكرهية الصادرة عن نواب المجلس ضد الصحافيين، والتي تواتر أغلبها من قبل نواب كتلة ائتلاف الكرامة. ودعت المجلس أيضا إلى اتخاذ الإجراءات القانونية في إطار ما يحولها النظام الداخلي، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير تشريعية لحماية أكثر دقة وفعالية في مجال الاعتداءات على الصحافيين، ضمن مشاريع النصوص القانونية المحالة إليه في اتجاه ضمان المزيد من الحرية للعمل الصحافي.